

الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية "دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة
تخصص القانون

مقدمه من

الباحث/ خالد عمر باراس
الرقم الاكاديمي/232001583

2026



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين...
أصحاب السعادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...
أشكر لكم إتاحة هذه الفرصة لمناقشة رسالتي الموسومة بـ:
“الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة”

وتتناول هذه الدراسة موضوعاً بالغ الأهمية في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث أصبحت البيئة الرقمية تفرض تحديات قانونية غير مسبوقة على حماية حقوق الملكية الفكرية.

مشكلة الدراسة:

- تتمثل مشكلة الدراسة في أن القواعد القانونية التقليدية لم تعد كافية لمواجهة الانتهاكات التي تقع على المصنفات الرقمية، في ظل سهولة النسخ والنشر، والطبيعة العابرة للحدود لهذه الانتهاكات.
- كما تظهر إشكالات قانونية تتعلق بمسؤولية المنصات الرقمية، وتنازع الاختصاص القضائي، وصعوبة التعامل مع الأدلة الرقمية.



مشكلة الدراسة

- تتمثل مشكلة الدراسة في أن القواعد القانونية التقليدية لم تعد كافية لمواجهة الانتهاكات التي تقع على المصنفات الرقمية، في ظل سهولة النسخ والنشر، والطبيعة العابرة للحدود لهذه الانتهاكات.
 - كما تظهر إشكالات قانونية تتعلق بمسؤولية المنصات الرقمية، وتنازع الاختصاص القضائي، وصعوبة التعامل مع الأدلة الرقمية.
- وتتلخص تساؤلات الدراسة في:

- ما الخصائص القانونية التي تميز المصنفات الرقمية عن المصنفات التقليدية؟
- إلى أي مدى توفر الاتفاقيات الدولية حماية كافية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية؟
- ما نطاق مسؤولية المنصات الرقمية عن الانتهاكات التي تقع عبرها؟
- إلى أي مدى يواكب النظام السعودي هذه التطورات مقارنة بالتشريعات الأجنبية؟
- ما أبرز الإشكالات المتعلقة بالاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق؟
- ما الوضع القانوني للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟



اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية
- بيان أوجه القصور في القواعد الحالية.
- دراسة المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية.
- تقديم حلول تشريعية وتطبيقية مناسبة.

أهمية الدراسة

تکمن أهمية الدراسة في:

- حماية حقوق المبدعين في البيئة الرقمية.
- دعم الابتكار والاقتصاد الرقمي.
- مواكبة التطور التكنولوجي.
- مساعدة المشرّع في تطوير الأنظمة القانونية.



الاطار النظري والدراسات السابقة

تولت الدراسة في إطارها النظري:

- بيان مفهوم الملكية الفكرية وتطورها
- تعريف البيئة الرقمية وخصائصها
- تحليل التحديات القانونية المرتبطة بها

كما استعرضت عددًا من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والتي ركزت على:

- حماية الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي
- التحكيم في منازعات الملكية الفكرية
- العلاقة بين الابتكار والتشريعات الدولية

وقد تميزت دراستي عن الدراسات السابقة:

- باتباع المنهج المقارن
- والتركيز على مسؤولية المنصات الرقمية
- ومعالجة الإشكالات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي



تابع الاطار النظرى والدراسات السابقة

جاءت الدراسة في أربعة فصول رئيسية:

◆ الفصل التمهيدي:

تناول الأساس النظري للملكية الفكرية
وبيان مفهومها وأنواعها وتطورها.

-
-

◆ الفصل الأول:

التعريف بالبيئة الرقمية وخصائصها
وأثرها على حقوق الملكية الفكرية

-
-

◆ الفصل الثاني:

الإطار القانوني الدولي والوطني
مع مقارنة النظام السعودي بالفرنسي والأمريكي

-
-

◆ الفصل الثالث:

صور الحماية القانونية (مدنية وجنائية)
وبيان آليات التعويض والتجريم

-
-

◆ الفصل الرابع:

الحماية الإجرائية والتقنية
مثل الإثبات الرقمي والرقابة على المواقع

-
-

المنهجية (Methodology)

اعتمدت الدراسة على:

- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص القانونية
- المنهج المقارن: لمقارنة الأنظمة القانونية
- المنهج الوصفي: لعرض الظاهرة محل الدراسة

كما اعتمدت الدراسة على:

- المصادر التشريعية (أنظمة وقوانين)
- الدراسات الفقهية
- الاتفاقيات الدولية

وذلك من خلال مقارنة النظام السعودي ببعض التشريعات الأجنبية.



اهم النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها:

- (1) عدم كفاية القواعد القانونية التقليدية لحماية المصنفات الرقمية.
- (2) وجود قصور في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية.
- (3) صعوبة تحديد الاختصاص القضائي في النزاعات الرقمية.
- (4) وجود صعوبات في تحديد القانون الواجب التطبيق بسبب الطبيعة العابرة للحدود للبيئة الرقمية.
- (5) قصور وسائل الإثبات التقليدية في التعامل مع الأدلة الرقمية.



تابع اهم النتائج والتوصيات

بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بـ:

- تطوير التشريعات الوطنية لمواكبة البيئة الرقمية.
- وضع تنظيم قانوني واضح لمسؤولية المنصات الرقمية.
- الاعتراف القانوني بالأدلة الرقمية وتنظيمها.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل البلوكشين.
- تطوير التعاون الدولي لمواجهة الجرائم والانتهاكات الرقمية

"وتؤكد هذه الدراسة أن مستقبل حماية الملكية الفكرية يرتبط بمدى قدرة التشريعات على التكيف مع التطور التقني، وليس مجرد وجودها."

الخاتمة

وفي الختام، فإن حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية لم تعد خيارًا، بل ضرورة تفرضها طبيعة العصر الرقمي، مما يستوجب تطويرًا مستمرًا للتشريعات بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق وتشجيع الابتكار.

وأسأل الله أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأتطلع إلى ملاحظتكم القيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اشكرکم علی حسن استماعکم